المحاضرة الثامنة في المصطلحية

طرائق وضع المصطلحات في العربية

الاتّجاه الثانى: الاقتراض

تمهيد:

يعدّ الاقتراض من السمات المشتركة بين لغات العالم المعاصر، فلا نكاد نجد لغة لا تقترض من باقي اللغات في هذا العصر، بما في ذلك اللغة العربية، فهي – وإن كانت في الماضي تأخذ من غيرها أقلّ بكثير ممّا تعطي لأنها كانت من أكثر اللغات تداولا خلال العصر العباسي خاصة – أصبحت تقترض العديد من المصطلحات العلمية والفنيّة المعاصرة لأنها لا تمتلك المفاهيم المستحدثة، فمن الطبيعي أن غياب المفاهيم سيؤدّي بها حتما إلى فتح أبواب الاقتراض من غيرها، من أجل مواكبة المصطلحية الحديثة. ولكن متى تلجأ اللغة العربية أو أيّة لغة أخرى إلى الاقتراض؟ يُفترض أن يحدث هذا عندما تستنفد تلك اللغة كافة الطرائق المتبعة في التوليد المصطلحي، من اشتقاق ومجاز ونحت وتركيب، فإذا لم تجد بتلك الوسائل رموزا مناسبة لجأت إلى الاقتراض.

وبما أن الاقتراض والأخذ من اللغات المعاصرة سمة حيوية ومقبولة عبر كافة العصور فإن اللغة العربية في القديم كانت تأخذ من غيرها تماما مثلما كانت تعطيها، فهذا هو الأساس المتعارف عليه إلى يوم الناس هذا، فهاهي اللغة الانجليزية مثلا وعلى الرغم من كونها من أرقى اللغات الحيّة اليوم فإنها لا بد أن تأخذ من غيرها من اللغات الحيّة، ولذلك لم تشذّ اللغة العربية قديما خلال العصر العباسي، فنجدها أخذت العديد من الكلمات الأعجمية من كافة اللغات الحية المتداولة في تلك الفترة، كاليونانية والفارسية والرومية والحبشية والهندية الخ، وقد كان تعامل اللغة العربية مع تلك المصطلحات إما بقبولها دخيلة مثلما هي عليه، دون تغيير أو تحوير، وإما بإدخال تغييرات صرفية أو صوتية عليها بما يتماشى وطبيعة اللسان العربي آنذاك. لأجل ذلك ظهر ما أطلق عليه اللغويون القدامى بـــ: المعرّب والدخيل؛ فأمّا المعرّب فما أُخضع لقوانين الصرف والصوت والتركيب العربي، وأمّا الدّخيل فما ظلّ على صيغته الأعجمية دون تبديل، وهو قليل جدا في اللغة العربية القديمة.

وفي عصرنا الحالي وبدءا من أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، ومع ظهور المجامع اللغوية واعتماد سياسات جديدة في المصطلحية المعاصرة، عادت العربية للتعامل مع المعرّب والدخيل ولكن وفق تسميات مختلفة متنوّعة، ونحن في هذه المحاضرة سوف نلتزم بالأخذ بالرأي الغالب على تلك المصطلحات الأجنبية، بأن نعتبر المعرّب تعريبا ونعتبر الدّخيل ترجمة حرفية، فنقول إن العربية المعاصرة التزمت بالتعريب والترجمة، وهما الوجهان المكوّنان

للاقتراض من اللغات الحيّة المتداولة في العالم اليوم. فالتعريب يكون للمصطلحات الخاضعة لقوانين الصوت والصرف العربيين، والترجمة تكون للمصطلحات الباقية على حالتها الأصلية في لغاتها الأجنبية دون إدخال تعديلات عليها.

يتحدّث أحد اللسانيين عن الاقتراض واصفا إيّاه بأنّه:

" هو أخذ دوالّ من لغة مصدر وإدخالها في لغة مورد، إمّا مصحوبةً بمدلولاتها الأصلية، وهذا يقع في الوحدات المعجمية المخصصة خاصّة لأن الاقتراض فيها كثيرا ما يكون ضروريا، لعجز مصطلحيّي اللغة المقترِضة عن سدّ الخانات الاصطلاحية الفارغة بقواعد التوليد في اللغة ذاتها، وإمّا أن تكون الدوالّ المقترَضة غير مصحوبة بمدلولاتها الأصلية المقترنة بها، بل تُعطى في اللغة المورد المقترِضة دلالات جديدة."

شروط الاقتراض:

بما أن الاقتراض هو استعارة رمز أجنبي إلى اللغة الوطنية للتعبير عن مفهوم لا نجد له رمزا يناسبه في لغتنا، فهو لا بدّ أن يخضع لشروط نوجزها في ما يلي:

- أن يتمّ على يد مصطلحيين من أهل المجامع اللغوية أو غيرها من الهيئات المتخصصة.
- أن يكون من لغة حية متداولة.
- أن يتمّ التأكّد من عدم وجود رمز عربي يقابل هذا المفهوم الأجنبي.
- أن يتمّ استنفاد كافة محاولات التوليد من اشتقاق ومجاز ونحت وتركيب.
- أن يمّ تحديد كيفية نطق الرمز الجديد وهجائه باللغتين الأجنبية والوطنية.
- أن يُذكر المصدر الذي أخذنا منه هذا المصطلح الأجنبي.

الموقف من الاقتراض:

أ- لدى العرب القدامى:

أجازه اللغويون، حيث قال عنه الجوهري: "هو أن تتفوه به العرب على مناهجها"، وقال السيوطي: " هو ما استعمله العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها."

واتفق اللغويون على أن المصطلحات المقترضة هي " ألفاظ أعجمية الأصل عربية باعتبار الحال."

وقد خصّص سيبويه وأبو حيّان أبوابا في كتبهما تتناول الاقتراض في بابيْ المعرّب والدخيل، وقد اعتبراه ممّا غيّرته العرب من حروف وأصوات في المصطلحات المقترضة.

ب- **لدى العرب المحدثين:**

برز تيّاران متعاكسان؛ الأول منها يفتح الباب لكلّ المصطلحات المقترضة، وحجّته في ذلك أنّ الاقتراض وسيلة من وسائل التنمية اللغوية منذ القديم، ويتزعّم هذا التيّار: عبد القادر المغربي (ت 1909 م)، وأمّا التيّار الثاني فيرى بضرورة المحافظة على أصالة اللغة العربية وحمايتها من الدخيل والغريب من الألفاظ، ويتزعّم هذا التيار أحمد فارس الشدياق (ت 1887 م).

وبعد أن اشتدّ الصراع بين التيّاريْن خرج مجمع اللغة العربية بالقاهرة بقرار مفاده ما يلي: " يجوز استخدام الألفاظ الفنيّة والعلمية التي تعجز اللغة العربية عن إيجاد مقابل لها، ولا يجوز اقتراض الألفاظ الأدبية التي لها معان عامّة يتشدّق بها مستعجمة زماننا من أبناء العرب."

أيْ أن الاقتراض جائز عند حالات الضرورة كانْ لا يتوفّر لدينا الرمز العربي المناسب للمفهوم الأجنبي المستحدث، وأمّا لو توفّر الرمز وأراد البعض منا أبناء اللغة العربية استبداله برمز أعجمي من باب التشدّق و ليّ اللسان فلا يصحّ ذلك ولا يُقبل منهم.

وأضاف المجمع ما يلي: " إذا تعذّر على الناقل الكفء وضع لفظ عربي بوسائل توليدية عمد إلى التعريب مراعيا قواعده قدر المستطاع."

فهو هنا يشرح كيفية اللجوء إلى الاقتراض، بأن يحاول المصطلحيون التوليد فلا يُفلحون في ذلك، ففي تلك الحالة يلجأون نحو الاقتراض.

وعلى الرغم من قرارات وتوصيات مجمع اللغة المصري إلا أنّ أنصار الاتجاه الأوّل انتفضوا وثاروا ضدّها، مع أنه كان من الأوْلى أن يثور ضدّ هذه القرارات أنصار الاتجاه الثاني، لأنها لا تخدمهم كثيرا، غير أنّ أنصار الاتجاه الأول عابوا على المجمع المصري أنه ترك مساحات واسعة لأنصار التيّار التوليدي بأن يوّلدوا ما شاؤوا وكيفما شاؤوا من مصطلحات، فلا يطرقون باب الاقتراض إلا في النادر، بينما ضيّق المجمع عليهم هم أنصار التيّار التجديدي بحسب قولهم.

وهنا أعاد المجمع اللغوي المصري إجازة الترجمة الحرفية لكلّ المصطلحات الموحّدة في لغة العلوم المعاصرة في كافة اللغات، ممن مثل: بترول، فولط، جول، أمبير،أوبيك، يونسكو، باسكال، نيوتن، جاما، ريشتر، ألفا بيتا.....

من أمثلة المصطلحات المعربّة نذكر ما يلي:

بقسماط، بصمة، بخت، جمرك، بنك، فندق، طربوش، شاكوش، صامولة، طابور، طماطم، طاسة، فاتورة، مهرجان، فهرس، ماسورة، ميزاب، ماكينة، بهلوان، جغرافيا، خنجر، كهرباء، فرن، كركم، طباشير، دفتر، تلميذ، أستاذ، أسطورة، سيجارة، دمية، خان، فانوس....

ومن أمثلة المصطلحات الدخيلة في اللغة العربية:

رادار، تليغراف، بستان، سروال، طاولة، كشك، مكرونة، هندسة، سيناريو، فاكس، ميكروفون، هليوكبتر، أنسولين، أنفلونزا، إكزيما، جلوكوز، أنيميا، فيتامين، يانسون، شطرنج، صابون، كوليسترول، برنامج، صالون.....